المحاضرة الثالثة

اللغة العربية في مؤسسات التعليم العام والعالي
وأساليب النهوض بها في الجزائر

الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم

السبت 22 شعبان 1408هـ

الموافق9 نيسان 1988م

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين

مدخل:

السيد الأستاذ الكبير الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس مجمع اللغة العربية الأردني،
السادة الأساتذة الأفاضل، سادتي، سيداتي،

أود، أولاً، أن أشكر الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة على دعوتي إلى اللقاء بكم اليوم والمشاركة معكم في هذا الموسم الثقافي الرائع، وفي رحاب هذا المجمع المهيب، وفي موضوع حيوي حاسم بالنسبة إلينا جميعاً، موضوع تمكين اللغة العربية، لغة القرآن، من تبؤ مقعدها من جديد كلغة إبداع وأداة اختراع، واستئناف دورها الذي كان لها في عصورها الذهبية، كلغة عالمية لدين عالمي، ولكن أيضاً للحضارة، والفكر، والعلوم، والتكنولوجيا، كما يقال اليوم.

وقبل أن أعرض عليكم واقع اللغة العربية في التعليم العام والجامعي اليوم في الجزائر وأساليب النهوض بها، لا أظن أني أخرج عن الموضوع إذا ما ذكّرت، بكل إيجاز، بما كان للجزائر من إسهام بهذه اللغة ضمن مجموع الأمة العربية، بل والإسلامية، وعرّجت بما مرت به من محن قبل اليوم... فقد عادت من المقبرة، كما يقول المثل الفرنسي، (ونحن لسنا ضد الثقافات واللغات الأخرى).

كان للجزائر إسهامها بالعربية ضمن المجموع العربي – بل الإسلامي –، ويكفي أن أذكر ثلاثة أو أربعة أسماء أو أمثلة للتذكير بذلك.

من الذي لم يسمع منكم بالمعيار في الفتاوي للونشريسي؟ من الذي لا يتذكر، من دراسته للنحو، ومنذ الأبيات الأولى من ألفية ابن مالك الجياني الأندلسي في النحو والصرف، اسم يحيى بن معطى الزواوي الجزائري، صاحب الألفية الأولى؟ وهل نسي أحدنا اسم أحمد المقري التلمساني، صاحب نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، وعملاقها لسان الدين بن الخطيب؟ وهل يحق لأحدنا أن يتجاهل دور بجاية في نشر الأرقام العربية والهندسية والرياضيات العربية في العالم أجمع، بفضل ذلك التلميذ الايطالي الصغير [1] الذي جاء الى بجاية مع أبيه، رئيس البعثة التجارية والدبلوماسية لجمهورية بيشا (بيزا) الايطالية في بجاية، ودرس في مدارس بجاية الرياضيات بالعربية،

(1) Leonardo Fibnacohi Pisanus (Léonard de Pose).

ثم انقلب إلى بلده، ونشر هناك باللاتينية معارفه التي اكتسبها في بجاية عن الرياضيات والهندسة والصفر والكسور... وكان ذلك ثورة في أوروبا، في مجال العلوم، وقدم كل ذلك أمام يدي الإمبراطور الألماني، ملك صقليا، فريديريك الثاني فون هوهنشتاوفن، الذي مهد لها الانتشار في العالم، إلى أن أصبح العالم كله اليوم، ومنذ قرون، يسمى أرقامنا، بجميع اللغات العالمية، "الأرقام العربية"، التي على أكتافها قامت نهضة أوروبا والعالم، وبها تشتغل الدنيا الناهضة منذ قرون... ومن هذه الدنيا آينشتاين، وفون براون، وأي عالم كان في أمريكا، وآسيا، أو اليابان، أو واق واق، منذ قرون، واليوم أيضاً وفي هذه الساعة والدقيقة!

بل وحتى في عصور الجمود والخمود والهمود، التي تلحق كل حضارة قبل أن تنبعث وتعود إلى السطح، وتتحرك من جديد وتنطلق، إذا أرادت. في القرن السادس عشر مثلا، نشر العالم الرياضي الجزائري محمد بن حمزة في استنبول كتابه "تحفة الاعتماد في علم الأعداد" في الجبر والمثلثات الكروية، الذي ترجم إلى اللاتينية.

ولكن اللغة العربية في الجزائر عرفت محنتها بالغزو الفرنسي الصليبي الإمبريالي يوم 5 يوليو (تموز) 1830م، ومنذ اليوم الأول، وحبر المعاهدة بين الدّاي حسين، رئيس الدولة الجزائرية، والجنرال الفرنسي دوبورمون، قائد الحملة المعتدية، باسم الملك الفرنسي شارل العاشر، لمّا يجف، انتزع الجنرال الهلال والنجمة من فوق صومعة جامع كتشاوة في عاصمة الجزائر، ووضع محلهما الصليب، كما انتزع علم الجزائر من فوق مبنى رئاسة الدولة، الديوان، وأحل محله العلم الفرنسي!

ومنذ ذلك اليوم والحرب معلنة على اللغة العربية في الجزائر، بل وأعلن موتها، ونادى المستدمرون [2] بـ "رجوع اللاتينية إلى سابق عهدها في الجزائر، كما كانت في العصور الرومانية فيها"، وفي عموم بلدان المغرب، ومصر، والشام، ومنه الأردن... أي أيام الاحتلال الروماني!

---

(٢) المستدمرون عوض "المستعمرون" والاستدمار (بالدال) عوض الاستعمار (بالعين)، ذلك أن الله سبحانه وتعالى يقول في الآية (61) من سورة هود، عليه السلام، ما يلي: "هو (عن اسم الجلالة) "أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"، والمفسرون يقولون إن معنى الآية هنا: عمر بكم الأرض وجعلكم تعمرونها، أي تفلحونها وتصنعونها... لصالح عباده. وهل هذا معنى "الاستعمار" الأوروبي أو "المستعمرات" الصهيونية في فلسطين المحتلة؟ ولذا أقترح تعويض العين بالدال بهذه الكلمة "استعمر" وفي جميع مشتقاتها، فتصبح هكذا: استدمر عوض استعمر، ومدمر عوض معمر، وتدمير عوض تعمير، واستدمار عوض استعمار، حرف واحد فقط يعوض فيبقى الجرس والوزن الصرفي هو هو، ويستقيم المعنى: الدال عوض العين!

وكان للعربية إذ ذاك في الجزائر إسهامها، بل حتى خارج الجزائر، في عالمنا العربي، بل الإسلامي الواسع، ويكفي أن نذكر في هذا السياق عالمين اثنين كان لهما دورهما في مشرقنا العربي العزيز، أي عند الاحتلال الفرنسي للجزائر.

فمن منكم لا يعرف اسم الشيخ محمد المبارك الذي أصلح التعليم في سوريا في القرن الماضي؛ واسم الشيخ طاهر الجزائري، الذي أنشأ المكتبة الظاهرية في دمشق، وكانت له بذلك مساهمته المباشرة في تأسيس مجمع اللغة العربية في دمشق سنة 1919م على يدي تلميذه محمد كرد علي، وكلا العالمين، محمد المبارك والطاهر الجزائري، غادرا – أو غادر أبواهما – الجزائر منذ الأيام الأولى للغزو الفرنسي للجزائر وجاءا إلى هذه الربوع مواصلين مهمتهما في خدمة اللغة العربية؟

وكان الاستدمار [3] الفرنسي واصل تدميره للعربية في الجزائر. فبعد أن خرب المدارس والمعاهد والجامعات التي بقيت حتى حلوله غير المرغوب فيه، خاصة في المناطق الحضرية، أي في المدن، أجهز على ما تبقى من رسم للغة العربية بتجريد المعاهد الريفية من وسائل الاستمرار، فألغى الأوقاف الإسلامية التي كانت تعتمد عليها تلك المعاهد والمدارس، بقرار صدر يوم 28 مارس (آذار) 1843م، وبذلك خنق هذه المعاهد والمدارس، وسلبها كل وسيلة للحياة والاستمرار، فضلاً عن النماء والتطور والازدهار.... [4]

واستمرت وتفاقمت وسائل الخنق هذه للغة العربية في الجزائر، وأقفز الآن بأكثر من قرن إلى مرسوم كاميل شوطان يوم 8 مارس 1938م، الذي أعلنت بموجبه الحكومة الفرنسية اللغة العربية "لغة أجنبية في الجزائر"، ولا حتى كاللغات الأجنبية الأخرى!

---

(٣) الاستدمار عوض الاستعمار، انظر التعليق رقم (2).

(٤) وليس معنى هذا أن الفرنسيين عوضوا الجزائر بالفرنسية عن حرمانهم من العربية، كما يدعي ذلك الشعار الاستدماري الفرنسي عن "الرسالة التمدينية الفرنسية في الجزائر" La mission oivisatrice، إذ أن كل استدمار، كما كتب أرسطو في كتابه: السياسة، Pollitika، يقوم على ثلاثة أعمدة ليضمن لنفسه الدوام: "نشر الجهل والفقر والمرض"! وأفصح دليل لنا على صحة ما نقول في هذا السياق، الذي نحن بصدده، ما نشره "الحاكم العام" الفرنسي في الجزائر جاك سوستيل في "نشرة الإحصائيات العامة" Le Bulletin de Statisiques Generales, janvier 1956 بتاريخ يناير 1956، من أن "نسبة الأمية في الجزائر في عام 1956 هي 96% بين النساء".

وفي سنة 1948م عادت فزادت من هذا الخنق إذ أعلنت "أن كل من ليست له شهادة جامعية فرنسية لا يحق له أن يدرس بل وحتى أن يعلم العربية في الجزائر... وذلك لخنق المدارس الحرة التي كان الجزائريون، من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلى حزب الشعب الجزائري، إلى الجمعيات الأهلية، يقيمونها ويقومون بها بفضل التبرعات الشعبية، وظلت تلك المدارس عرضة للإغلاق في أية لحظة، وكانت تغلق فعلا جماعيا، وأموالها تصادر، ومعلموها يزج بهم في السجون...

ثم جاء ما هو افضع من ذلك وأشنع: ففي يوم 5 مارس 1954م، أمام إعلان الحكومة الفرنسية عن احتمال تعليم العربية، في حدود ما، في الجزائر، أمام تزايد النشاط السياسي الوطني، اجتمع المفتشون العامون الأوروبيون للغة الفرنسية في الجزائر وقرروا هذا القرار العجيب الغريب في المنطق العالمي. وان كان ذلك من المنطلق الاستدماري لا يستغرب:

"نعلن، نحن المفتشين العاملين للتعليم الفرنسي في الجزائر، أننا قررنا ما يلي:

"حيث إن اللغة العربية هي لغاتٌ في الواقع:

1) العربية الكلاسيكية (أي الفصحى التقليدية)، وهي قديمة ميتة، مثل اليونانية واللاتينية،
2) والعربية الفصيحة الحديثة، وهي لغة أجنبية، إذ هي معروفة في المشرق العربي فقط وغير معروفة في الجزائر، ومصنوعة عندنا (أي في الجزائر)،
3) والعربية الدارجة، العامية، وهي لا تصلح لا للإدارة ولا للتعليم،

"فلا عربية إطلاقاً في الجزائر" !

وفي تلك الأثناء كلها كانت تلك المنظمات والأحزاب والجمعيات الجزائرية مختلفة فيما بينها في كل شيء، متنازعة متصارعة، متناحرة متداحرة، مشتتة مفتتة، فيما يخص أهداف أي نشاط، ووسائل ذلك النشاط، في الحقل السياسي، عن الكفاح وبأي الطرق، من أجل استرجاع الحرية والاستقلال، ولكن نقطة واحدة كانت جميع تلك الهيئات المتصارعة المتنازعة متفقة عليها، مجمعة موحدة بشأنها، ألا وهي المطالبة الملحة بتعليم العربية !

واستمر ذلك إلى يوم إعلان جهاد أول نوفمبر 1954م، حيث جاء ذكر اللغة العربية في قمة أهداف ذلك الكفاح المسلح، في نص الإعلان نفسه. وتواصل التمسك بالعربية أثناء الكفاح المسلح، وبالممارسة الفعلية من حيث العمل بها حتى في السجون، الى أن استرجعت الجزائر استقلالها واستعادت حريتها يوم 05 يوليو (تموز) 1962م.

ومنذ الاجتماعات الأولى لوضع الدستور نصت المادة الثانية منه، بالإجماع، على أن "دين الدولة هو الإسلام"، والمادة الثالثة على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية".

والآن إلى بيان ما تم في هذا المجال منذ استرجاع الاستقلال:

واقع اللغة العربية في مؤسسات التعليم والتكوين اليوم:

قبل تشخيص هذا الواقع لا بدّ من استعراض المراحل التاريخية التي شهدتها عملية تعميم استعمال اللغة الوطنية في ميادين التعليم والتكوين بداية من تاريخ استرجاع الاستقلال سنة 1962م.

أولا: الإجراءات المتخذة في الفترة الأولى (1962-1970م):

انصبّ الاهتمام في هذه الفترة على ما يلي:

أ – ترسيم اللغة العربية ضمن مواد التدريس في جميع مدارس الوطن، والشروع في توفير إطارات تعليمها وتكوينها (الأمر الذي لم يكن موجودا في عهد الاحتلال).

ب –إقرار تعليم الدين والأخلاق في جميع المستويات، وبالعربية طبعاً.

ج –تعريب المواد الاجتماعية في مراحل التعليم الابتدائي تعريباً شاملاً.

د – تعريب الصفوف الأربعة الأولى من التعليم الابتدائي تعريباً شاملاً.

و– إنشاء فروع بمعاهد المعلمين وبالجامعات لتكوين إطارات التدريس والتفتيش التي تستطيع مسايرة هذه الجهود.

هـ– إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية معربة تماماً (لتكون نموذجاً للمدرسة المنتظرة).

ز– إنشاء مصالح تربوية كُلفت بتأليف الكتب والوسائل التي تستجيب لهذا الاهتمام.

ح– إصدار قانون يجبر كل العمال والموظفين على تعلم لغتهم بمستوى معين، ويجعل ترقيتهم مشروطة باجتياز امتحان المستوى.

ثانيا: الإجراءات المتخذة في الفترة الثانية (1971-1979م):

اتجه الاهتمام في المرحلة الثانية إلى:

1- اعتماد منهجية تدريجية في مجال توسيع التعليم والنهوض باللغة العربية في جميع المراحل والاختصاصات، وتمثل ذلك في:

- تعريب المواد العلمية تعريباً جزئياً شمل، على الأقل، ثلث الصفوف المفتوحة في جميع مراحل التعليم (أي تعريب نسبة من الأقسام في كل مدرسة أو ثانوية تعريبا شاملا، بحيث تتوسع هذه النسبة تدريجيا إلى أن يعم التعريب الصفوف كلها، من الصف الخامس إلى البكالوريا). وسمي هذا الإجراء في ذلك الوقت بالتعريب النقطي (نقطة فنقطة). وأصبح الوضع في التعليم يعد تطبيق هذا الإجراء كالآتي:
- الصفوف الأربعة الأولى موحدة، أي لغة التعليم فيها هي العربية.
- يبدأ التفريع من الصف الخامس الابتدائي، ويستمر إلى الصف النهائي، أي تفتح في كل مدرسة أو ثانوية نسبة من الأقسام تدرس فيها المواد العلمية باللغة العربية، ونسبة أخرى يستمر تدريس هذه المواد فيها مؤقتا بالفرنسية. والأسباب التي دفعت إلى هذا الإجراء كثيرة، منها:

أ -أن جهود التعاون العربي، التي كنا نعتمدها في هذا الميدان، لم تكن تغطي سوى نسبة معينة من الاحتياجات، رغم الإلحاح في الطلب.

ب -كذلك الجهود المحلية التي كنا نبذلها في مجال إعداد إطارات التعليم بالعربية لم تكن لها النتائج المرجوة.

ج -وفرة الإطار باللغة الأجنبية في ذلك الوقت نسبياً. ثم إنه لا بدّ من بداية حتى ولو كانت فيها متاعب وتنطوي على مشكلات.

وبناء على هذه التقديرات ضبطنا هذه الخطة واعتمدناها ليصبح التعليم قادراً بعد فترة وجيزة على تغذية نفسه بنفسه، أي بالاعتماد على نفسه وجهوده الذاتية، وبعد تخرج الدفعات الأولى من حاملي البكالوريا أصبح التعليم يعتمد على ما ينتجه.

2- إجراء دراسات تحليلية لواقعنا التربوي، وللوضع اللغوي، ونتج عن ذلك وضع تصور شامل لنظام تربوي جديد يحل محل النظام التربوي الموروث المعدل الذي أصبح لا يستجيب لمطامحنا.

إن هذه التعديلات الجزئية التي تمت على فترات متعاقبة هيأت الشروط الضرورية لميلاد المدرسة الجزائرية المنتظرة، هذه المدرسة التي أصبحت فيها اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كل مواد التعليم والأنشطة المدرسية الأخرى. وقد ضبطت خطة للتنفيذ التدريجي لاتجاهات التجديد والإصلاح التي تشمل النهوض باللغة العربية مادة وأداة، أي كمادة في ذاتها وكلغة تعليم، أي أداة لتعليم مواد أخرى.

ثالثا: الإجراءات المتخذة في الفترة الأخيرة (من 1980م إلى يومنا هذا):

اتجهت جهودنا في هذه الفترة إلى تنفيذ الخطة الإصلاحية، وكان ذلك مع بداية 1980م. وقد شملت الإجراءات الجوانب التالية:

1- الشروع في توحيد لغة التعليم، أي إزالة الانقسام بإذابة الصفوف التي تدرس فيها المواد العلمية باللغة الأجنبية تدريجيا (سنة بعد أخرى، وبدأ التوحيد اللغوي، طبعا، من الصف الخامس الابتدائي، حيث كانت تبدأ الثنائية، أي تزامن الأقسام المعربة والأقسام غير المعربة)، علما بأن الفرق بين هذه وتلك في المواد العلمية فقط، أما المواد الأخرى، (اللغة العربية والمواد الاجتماعية والفلسفة، وكل النشاطات الثقافية) فتدرس للمجموعتين باللغة العربية، أما الصفوف الأربعة الأولى فقد كانت معربة وموحدة من قبل. ومن هنا اتجه الاهتمام إلى الصف الخامس، ثم الصفوف التي تليه، واستمرت عملية التوحيد (التعريب) سنة بعد أخرى، بحيث تلغى كل سنة الصفوف التي تدرس فيها بعض المواد باللغة الأجنبية ليصبح تدريسها بالعربية.

2- الشروع في تطبيق السنة الأولى من التعليم الأساسي الذي هو قاعدة النظام التربوي الجديد. إن التعليم الأساسي هو البنية القاعدية المعممة والموحدة التي أسميناها المدرسة الأساسية متعددة التقنيات، وتعتمد على مدى تسع سنوات (فترة التعليم الإلزامي).

ولغة التعليم في هذه المدرسة هي العربية، وتعلم إلى جانب العربية لغتان أجنبيتان (كلغتين فقط)، تبدأ الأولى من الصف الرابع، والثانية من الصف الثامن، (وتدرس القضية الآن ضمن التقييم الشامل للمنظومة التربوية).

3- وفي مجال النهوض باللغة العربية وترقيتها، وتمكينها من القيام بالوظائف الحية التي تضطلع بها اللغات الأجنبية، قام فريق من الباحثين بوضع:

أ – مناهج متطورة لتعليم هذه اللغة، وتحبيبها إلى التلاميذ، وتيسير بعض الصعوبات التي تواجههم في مطلع حياتهم المدرسية.

لقد حددت في هذه المناهج المفاهيم، والقيم، والتراكيب، والأساليب التعبيرية، والصيغ النحوية والصرفية والوظيفية التي يجب أن يكتبها التلميذ في كل مستوى، والمهمات اللغوية التي يجب أن يبلغها من خلال الممارسة اللغوية.

ب طريقة تربوية حديثة ملائمة لطبيعة اللغة العربية، ولمستوى المتعلمين، وللبيئة التي يوجدون فيها. تقوم هذه الطريقة أساساً على مبدأ تربوي مفاده: أن تعلم اللغة واكتسابها مرهونان، بالاستعمال والممارسة، وفهم الأوضاع المحدثة للغة، وطريقة البناء اللغوي...الخ.

4- الشروع في توحيد لغة التعليم في مستوى المرحلة الثانوية (التعليم العام والتقني)، بتعريب كل المواد العلمية والتقنية والإدارية، لضمان استمرار الجهود المبذولة في التعليم الأساسي (وكان ذلك 1986م). وقد وصلت العملية الآن إلى السنة الثانية، أي لم يبق إلا عام واحد وتستكمل حلقة التعريب في جميع المواد. وسيتم في السنة القادمة (1989م) إلغاء الأقسام المتبقية التي تدرس فيها المواد العلمية بالفرنسية (بالسنة النهائية)، وبذلك يتم تعريب التعليم العام من السنة الأولى في الابتدائي حتى السنة النهائية من الثانوي، في جميع الشعب: الأدبية، والشرعية، والعلمية، الرياضية.

الجهود المرافقة لهذه العملية كانت كالآتي:

أ – امتدت جهود التعريب إلى معاهد تكوين المعلمين، أي تكوين المكونين. لقد ألغينا الأقسام التي كانت تعد مدرسي المواد العلمية باللغة الأجنبية، وأبقينا على الأقسام التي تعدهم بالعربية فقط، بحيث أصبحنا نكون كل المعلمين والمدرسين في جميع الاختصاصات باللغة العربية، وبها فقط، واللغات الأجنبية تدرس كلغات فقط.

ب –دعوة دور الأساتذة (كليات التربية) إلى توسيع قدراتها وتكثيف جهودها في هذا المجال لتستطيع مسايرة هذا التوجه، وتلبية احتياجات التعليم الثانوي في ميدان توفير الأساتذة (أساتذة المواد العلمية والرياضية والتقنية بالعربية).

ج –ضبط خطة وطنية قصيرة المدى يتم بموجبها تحويل الأساتذة والمدرسين الذين كانوا يدرسون المواد العلمية باللغة الأجنبية بحيث نجعلهم بعد مرة من التدريس والتعليم قادرين على التدريس بالعربية، أي نتابعهم ميدانياً لاستكمال تأهيلهم اللغوي (وقد أعطت هذه العملية نتائجها سواء في مرحلة التعليم الأساسي أو في مرحلة التعليم الثانوي)،

د – تشكيل لجان للبحث، والتأليف وإنتاج الوسائل، وتكليفها بمهمة وضع المناهج، وتأليف الكتب والوثائق، ووضع المصطلحات، والتوجيهات التربوية (أنشئت لجان خاصة بالتعليم التقني لأنه يشكل صعوبة ملحوظة).

الوضع الراهن:

العربية في التعليم الأساسي:

– أصبحت العربية لغة تدريس جميع المواد النظرية والتطبيقية في مختلف أطوار التعليم الأساسي، أي لغة التعليم الوحيدة، فجددت الكتب، وحددت الطرائق، وضبطت العملية (وقد استكملت في جميع عناصرها).

العربية في معاهد إعداد المعلمين والأساتذة:

– أصبحت العربية لغة تكوين المعلمين والأساتذة في جميع معاهد تكوين المعلمين والأساتذة، بما في ذلك دور الأساتذة التابعين للتعليم العالي.

العربية في مؤسسات التعليم الثانوي العام والتقني: الخلاصة:

– أصبحت العربية لغة التدريس في شعب التعليم الثانوي العام والتقني (في الصفين الأول والثاني)، كما ذكرنا منذ حين، ونحن نستعد الآن لاستكمال تعريب الصف المتبقي، وذلك بحذف الشعب القليلة التي تدرس فيها المواد العلمية باللغة الأجنبية (وهذا خاص بالصف الثالث)، أي السنة النهائية من الثانوي، وسيتم ذلك بتخريج الدفعة الأخيرة في يوليو (تموز) 1989م.

– وتستعد الجامعات منذ الآن لاستقبال حاملي البكالوريا الموحدة (المعربة) الذين سيتخرجون من جميع الشعب بالعربية فقط سنة 1989م، ويعني ذلك أن التعليم العالي سيشرع مع بداية الموسم الدراسي القادم في تحويل الأساتذة الذين تنقصهم القدرة على التدريس بالعربية ليصبحوا في سنة 1989م/1990م، مهيئين لممارسة مهام التدريس

بالعربية (في بعض الاختصاصات على الأقل)، وستستمر العملية بعد ذلك تباعا وتدريجاً عمودياً وأفقياً، كل سنة، أي باطراد وانتظام وتتابع، حتى يتم تعريب التعليم العالي العلمي في كل تخصصاته.

جهاز التفتيش:

– لقد بذل جهد آخر في ميدان إعداد مفتشي المواد العلمية والتقنية (أو تحويل من كانوا منهم يمارسون مهمتهم باللغة الأجنبية)، وأصبح الجميع الآن يمارسون هذه المهنة باللغة العربية المعتمدة بالتدريس والبحث، وحدها، دون منافسة لها ولا ضرة، مع فتح الأبواب واسعة أمام الاطلاع على تجارب الغير في المصادر والمراجع باللغات الأجنبية، أي مع تشجيع تعلم اللغات الأجنبية للاطلاع بها.

العربية في مؤسسات التكوين المهني:

– لقد شرع منذ أكثر من سنتين في تعميم اللغة العربية في مجالات التكوين المهني (القصير والطويل)، بتعريب جوالي 40 اختصاصا، وتحويل الأساتذة الذين كانوا يدرسون هذه الاختصاصات باللغة الأجنبية إلى العمل بالعربية. والجهد متواصل.

– وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة الوحيدة التي تواجهنا الآن هي استكمال تعريب التكوين المهني في بقية الاختصاصات التي تصل إلى مئة اختصاص، وتوفير الأطر القادرة على العمل بالعربية، والسعي لتوفير المراجع وضبط المصطلحات الخاصة بهذا الميدان. ومن المعلوم أن هناك عجزا في هذا المجال. مَرَدُّه ندرة الإطار، وقلة المراجع. ولكننا مع ذلك جادون ومصممون على خوض هذه المعركة الأخيرة بكل قوانا وإمكاناتنا.

وهناك مشكلة ثانية تتعلق بالتعليم التقني:

– إننا عربنا هذا التعليم، ولكننا ما زلنا نواجه صعوبات في بعض الاختصاصات، نظرا لندرة الإطار حتى في البلدان العربية.

– لقد اعتمدنا الإمكانات المحلية، وحولنا الأساتذة الذين كانوا يدرسون باللغة الأجنبية إلى التدريس بالعربية، ولكنهم ما زالوا يتعثرون، وخاصة في الاستخدام الجيد للمصطلحات.

– ومهما يكن، فإننا نخوض هذه المعارك بوعي منا بأنه لا بد من هذه المعارك لأننا إن لم نجعل العربية لغة التقنيات والتكنولوجيا فكأننا لم نفعل شيئا، ولم نكن مع عبد الملك بن مروان، ولا مع المأمون العباسي، ولا مع ضرورات العصر في شيء.

– وفي هذا السياق جاء في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد عن وضع الأمة، أمام المجلس الشعبي الوطني يوم 15 ديسمبر (كانون الأول) 1987م، ما يلي:

"وإذا كانت اللغة العربية قد ظلت تجسم حتى الآن أحد المقومات الأساسية في الشخصية الوطنية، تماشيا مع الاستمرار التاريخي الذي أسهمت فيه إسهاما كبيرا، فانه يجب أن تصير أيضا عنصراً أساسياً في صياغة مشروع المجتمع الجزائري، وتتجه في حزم وقوة إلى المستقبل، وبذلك تصبح لغة الحياة الاقتصادية، والإبداع الفني، والإنتاج العلمي وأداة الحصول على المعرفة والثقافة".

في التعليم العالي:

أما التعليم العالي فقد أجري فيه إصلاح جذري، ووضعت جانبا كل الأنظمة التي ورثتها الجزائر عن فرنسا، فأعيدت هيكلتها، وبني التعليم على نظام الوحدات الفصلية (تدون فصلا واحدا) والاختبارات المستمرة. وفي هذا الإطار شرعت الوزارة في فتح بعض الأقسام العلمية باللغة العربية، كالعلوم الرياضية، والفيزيائية، والكيماوية، والبيولوجية، وذلك للاستجابة للتعليم الثانوي الذي أصبح يحتاج إلى أساتذة معربين في هذه المواد. وكان هذا الاحتياج الجديد قد ترتب على ما تم فتحه من شعب معربة في أكثر الثانويات (بإزاء الشعب المزدوجة اللغة). والسبب الرئيسي، في الواقع، هو الضغط الذي شرنا إليه فيما سبق: فقد تكاثر عدد المتحصلين على البكالوريا المعربة، ورغب الكثير منهم في أن يواصلوا دراساتهم العليا في العلوم، وكان ذلك ممتنعا عليهم، إذ كانوا قد درسوها في الثانوي بالعربية، فلبت وزارة التعليم العالي طلبهم، فأنشأت لهم هذه الأقسام العلمية المعربة.

كان هناك عدد معين من الساعات لدراسة العربية لا يتجاوز 180 ساعة أثناء الثلاث السنوات الأولى من الليسانس أو ما يقابلها (في الهندسة والطب وغيرهما)، كمسعى أولي تمهيدي نحو بداية تنظيم تعريب التعليم العالي العلمي وتخطيطه.

وفي سنة 1980 عقدت الندوة الوطنية الأولى للتعليم العالي، واتخذ قرار تعريب السنة الأولى من جميع العلوم الاجتماعية ابتداء من أكتوبر 1980م. وهكذا تم تعريب الحقوق في مستوى الليسانس، وكذلك العلوم الاقتصادية، والعلوم السياسية، والصحافة، وعلم النفس، وعلوم التربية، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والإحصاء، والتاريخ، وغيره من العلوم الاجتماعية. فالتعليم في كل هذه المواد معرب على جميع المستويات، بما فيها

دكتوراه الدولة، على الرغم من نقص الإطار الكفء. ومهما كان، فالآن يتخرج الطالب في هذه العلوم ولغته الأساسية العربية، والحمد لله. على أنه نجمت عن هذه العملية بعض المشاكل تخص الأستاذ الجزائري الذي تجاوز الأربعين ولما يتم تعريبه، وهو هدف عملية تحويل واسعة. وشكل آخر لا يزال قائما هو شكل المراجع بالعربية. وقد بذلت جهود جبارة للتغلب على هذه العقبة، وكلف ديوان المطبوعات الجامعية باستيراد عدد ضخم جدا من الكتب والمصادر العلمية من الشرق العربي. هذا زيادة على ما ينتجه الأساتذة. وتواصل التعريب في العلوم في هذه الفترة، وفتحت أقسام كثيرة في جميع التراب الوطني، وها هو ذا جدول يبين مدى اتساع التعريب في العلوم:

المدارس العليا للأساتذة: 3 (ثلاث)

المؤسسات	سلك التعليم	التخصص (الشعبة)	الفصول
جامعة قسنطينة	ليسانس التعليم	⊣الرياضيات	س6
		⊣الفيزياء والكيمياء	س6
		⊣العلوم الطبيعية	س6
		⊣الجغرافيا	س6
	دبلوم الدراسات العليا	⊣العلوم الدقيقة	س8
		⊣بيولوجيا– جيولوجيا	س8
		⊣الجغرافيا	س8
	الهندسة	⊣الجغرافيا	س10
جامعة وهران	دبلوم الدراسات العليا	⊣البيولوجيا	
		⊣الجغرافيا	س6
	ليسانس التعليم	⊣العلوم الطبيعية	س6
		⊣الجغرافيا	س6
جامعة الجزائر	ليسانس التعليم	⊣الجغرافيا	س6
	دبلوم الدراسات العليا	⊣العلوم الدقيقة	س2
		⊣الجغرافيا	س8
	الهندسة	⊣الجغرافيا	س10

المؤسسات	سلك التعليم	التخصص (الشعبة)	الفصول
المدرسة العليا/ للأساتذة (القبة)	ليسانس التعليم	⊣الرياضيات ⊣الفيزياء والكيمياء – العلوم الطبيعية	س6 س6 س6
المدرسة العليا للأساتذة/ مستغانم	ليسانس التعليم	⊣الرياضيات ⊣الفيزياء والكيمياء ⊣العلوم الطبيعية	س4 س4 س4
المدرسة العليا:	ليسانس التعليم	⊣الرياضيات	س4
أما البواقي جامعة عنابة	دبلوم الدراسات العليا	⊣الفيزياء والكيمياء ⊣العلوم الطبيعية ⊣البيولوجيا ⊣العلوم الدقيقة	س4 س4 س8 س2
جامعة سطيف	ليسانس التعليم	⊣العلوم الطبيعية ⊣الفيزياء والكيمياء	س6 س6
جامعة باتنة	ليسانس التعليم	⊣الرياضيات ⊣الفيزياء والكيمياء	س6 س6

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد بجامعة قسنطينة تكوين يسمح بتحضير شهادة الدراسات العليا باللغة العربية، وكذا جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالعاصمة، فهي تساهم في تكوين الطلبة للحصول على شهادة الدراسات العليا، وعددهم بالسنة الأولى يناهز 350 طالباً.

وباستثناء المدرسة العليا للأساتذة التي بالقبة (العاصمة)، فإن الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في الشعب العلمية المعربة أكثرهم من المتعاونين، وأغلب هؤلاء تكونوا تكوينا نظريا أكثر منه تطبيقيا، وهذا أمر لا يسمح لهم بأن يعطوا الجانب التطبيقي مكانته اللائقة به، ولهذا أثر سيء في نوعية التعليم.

ثم إن المراجع والمصادر العلمية للسنة الأولى والثانية من الليسانس العلمية قليلة جدا، ويعاني الطلبة من هذا العوز أيما عناء، كما لا يزال مشكل المصطلحات العلمية مطروحا، إلا أن المشكل الأخطر والأهم هو تعريب هيئة التدريس.

تكوين لجنة تربوية لتعريب التعليم العالي العلمي:

أنشئت منذ أشهر قليلة لجنة تربوية على مستوى وزارة التعليم العالي وكل اليها النظر في مشكل التعريب الجامعي والقيام بهذه الأعمال:

1- تقييم التعريب في التعليم العالي،

2- تخطيط تعريب العلوم وأساتذتها،

3- تحديد برنامج الوسائل المادية والبشرية لتحقيق المخطط.

وتكونت هذه اللجنة من ممثلين لجميع الجامعات والمراكز العلمية الجزائرية، زيادة على الخبراء ومسيري التعريب الجامعي. وتفرعت على ثلاث لجان فرعية، تكلفت كل واحدة بإحدى النقاط المذكورة أعلاه.

إن الأعمال التي ستقوم بها هذه اللجنة تتناول ثلاث فترات قصيرة المدى، ومتوسطة وبعيدة المدى. أما ما يدخل في العاجل فهو الاستعداد الصارم لاستقبال أول فوج من الحائزين على البكالوريا المعربة (بعد أن تم تعريب الثانوي تعريبا كاملا). وسيحصل ذلك في أكتوبر من سنة 1989م. وسيكون عدد الطلاب الذين سيختارون الشعب العلمية ما يقرب من ثلاثين ألفا على أقل تقدير. وهذا يحتاج إلى شيئين رئيسيين: أن تكون اللغة الأساسية للتدريس هي العربية، وأن تتوافر المراجع والوثائق والأمالي بالعربية. وتعمل اللجنة الفرعية الثالثة على إيجاد الحل، لأن القضية هي قضية وسائل مادية محضة.

أما ما يخص المَدَيَيْنِ المتوسطَ والبعيد، فسينحصر عمل اللجنة فيهما على تحسين نوعية التعليم العالي باللغة العربية، وترقية الطلاب باللغة العربية، والنهوض بمستوى الأساتذة والمعيدين باللغة العربية، وهذا يقتضي أن تبرمج بكيفية دقيقة عملية تعريب الأساتذة، وأن تبرمج، في الوقت نفسه، الوسائل لتحقيق هذا الغرض، كإعداد الطريقة المناسبة في تعليم العربية للجامعيين، وتنظيم الدروس، وتفريغ الأساتذة بالتناوب، وإعداد الدورات التدريسية وغير ذلك مما لا مفر منه للحصول على الأستاذ الكفء.

يطرح التعريب الكامل لمجموع الحاصلين على شهادة البكالوريا ابتداء من الدخول الجامع 1989م مشكلة استقبالهم على مستوى التعليم العالي.

وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا سيكون القطاع على الموعد، أي مستعداً لتعريب كل الشعب العلمية والتكنولوجية والبيولوجية – الطبية، ابتداء من هذا التاريخ: سبتمبر – أيلول 1989م، لاستقبال طلبة البكالوريا التي أصبحت معربة تعريباً كاملاً نهائياً.

فتصدياً لآجالٍ تحمل في طياتها أخطاراً كبيرة إذا لم نتخذ لها أهميتها يجب خلق كل الظروف المواتية لتحضير الدخول الجامعي 1989م، وهذا يفترض تفكيراً مدعماً بإستراتيجية ومخطط عمل معزز ببرامج للوسائل: فالطلبة كلهم معربون – مع معرفة لغتين أجنبيتين، كلغتين فحسب، لا كلغتي تعليم، والتعليم العالي العلمي – الرياضي– التكنولوجي في أغلبه لا يزال بالفرنسية. فما العمل؟

هنا تكمن الانشغالات المخولة إلى اللجنة الجامعية البيداغوجية المكلفة بتعريب العلوم والتكنولوجيا، التي أنشئت ونصبت بمقتضى قرار من السيد وزير التعليم العالي وتحت إشرافه في 12 جانفي – كانون الثاني – 1988م.

تشكيل اللجنة من:

1-1- ممثل المجلس الأعلى للغة الوطنية (الذي يرأسه السيد رئيس الجمهورية نفسه، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني)،

1-2- ممثل قطاع الإعلام والثقافة والتكوين في الحزب،

1-3- ممثل المجلس الأعلى للشبيبة (الذي يرأسه السيد الأمين العام أيضاً)،

1-4- ممثل المجلس الشعبي الوطني،

1-5- ممثل النقابة الوطنية للتعليم العالي،

1-6- ممثل المكتب الوطني للطلبة،

1-7- ممثل وزارة الصناعات الخفيفة،

1-8- ممثل وزارة الصناعات الثقيلة،

1-9- ممثل وزارة الأشغال العمومية،

1-10- ممثل وزارة التهيئة العمرانية والتعمير والبناء،

1-11- المفتش العام للبيداغوجية،

1-12- المفتش العام للإدارة،

1-13- مديري الإدارة المركزية،

1-14- مدير ديوان المطبوعات الجامعية،

1-15- جامعيين يمثلون جميع التخصصات عبر كل التراب الوطني.

وقد تفرعت عن هذه اللجنة ثلاثة أفواج:

1- كلف الفوج الأول بتقييم ووضع حصيلة تعريب العلوم الاجتماعية والشعب العلمية والبيولوجية.

2- كلف الفوج الثاني بضبط إطار مخطط وبرنامج محدد لتعريب الأساتذة، أي تحويلهم من التدريب بالفرنسية للتدريس بالعربية،

3- وكلف الفوج الثالث بالإشراف على الوسائل الضرورية للتيسير الحسن للأعمال المحددة.

4- الآجال:

4-1- نهاية شهر أبريل (نيسان) 1988م بالنسبة إلى أعمال الأفواج،

4-2- نهاية شهر ماي (أيار) 1988م فيما يتعلق بالتقرير النهائي واعتماده من قبل اللجنة.

هذا ويجدر التذكير هنا بأن هناك عدة نصوص سياسية وقانونية وتنظيمية (قرارات الحزب، وتوجيهات السيد الأمين العام للحزب، رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للغة الوطنية، السيد الشاذلي بن جديد، وقوانين ومراسيم) تضبط عملية تعميم استعمال اللغة العربية في كل من الإدارة، والمحيط، والتعليم الذي هو موضوعنا اليوم.

فلنوجز في ذكر هذه النصوص، مكتفين منها بذكر الثلاثة الآتية:

1) المرسوم 81-36، الذي ينظم الكتابة في المحيط العام، أي الكتابة الخارجية والداخلية على دور الإدارة، ومفترق الطرقات، والمتاجر، حتى على السيارات والشاحنات الخاصة، الخ، بحيث لا يكتب إلا بالعربية في المحيط الداخلي والخارجي للإدارة،

والمؤسسات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، الخ، ويسمح بإضافة لغة أو لغات أجنبية على مؤسسات يرتادها أجانب بحكم الضرورة، كالمستشفيات، والشرطة، والمصارف (البنوك)، والفنادق)، والسفارات، ومفترقات الطرق، وأماكن الخطر.

في هذه كلها يكتب بالعربية فوق وبحروف أكبر، وبلغة أجنبية أو أكثر، ولكن تحت العربية وبحرف أصغر،

2- قرار إنشاء المجلس الأعلى للغة الوطنية (أي العربية) برئاسة رئيس الجمهورية نفسه، الأمين العام للحزب، وذلك سنة 1982م، الذي شرفني السيد الرئيس فأنابني عنه فيه.

وعمل هذا المجلس هو وضع البرامج السنوية للعملية بالتعاون مع سائر القطاعات، من رئاسة الجمهورية إلى أصغر بلدية، والمتابعة الميدانية لانجاز العمل المبرمج طوال العام، وتقديم تقرير سنوي، في آخر كل عام، إلى اللجنة المركزية للحزب باسم أمينه العام الذي هو السيد رئيس الجمهورية نفسه، رئيس المجلس الأعلى للغة الوطنية.

وهذه العملية تشمل كلاً من الإدارة، والتعليم، والمحيط العام.

3) قانون إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، الذي تنص مادته السادسة على الانضمام إلى إتحاد المجامع اللغوية العربية بمجرد انطلاقه، وسنطلق قريباً، إن شاء الله، ليدلي بدلوه. ويساهم بقسطه، ولكن بالتعاون والتنسيق مع المجامع المماثلة في البلدان العربية، في إطار اتحاد المجامع اللغوية العربية.

وقد صدر قانون الإنشاء هذا بإجماع أعضاء المجلس الشعبي الوطني (مجلس الأمة أو البرلمان)، وصدر في الجريدة الرسمية، ومقره يبنى حالياً.

وعمل هذا المجمع، مثل عمل مجمعكم الموقر، الذي شرفني بدعوتي إلى إلقاء هذه المحاضرة فيه، وبانتخابي عضواً منه، هو نحت المصطلحات العلمية الرياضية التكنولوجية، لتعود العربية آلة إبداع وأداة اختراع، كما كانت في عصورها الذهبية، وتستأنف القيام بدورها العالمي.

الخلاصة

إن تعريب التعليم العام والعالي العلمي الرياضي التكنولوجي في الجزائر، وفي مجموع البلدان العربية الشقيقة، مهمة مقدسة، تتصل بهويتها – أو إنّيّتها، كما يقول ابن سينا–، في الوقت الذي يتحتم فيه علينا جميعاً أن نحرص على امتلاك اللغات الأجنبية لمتابعة ما يجري في العالم والاستفادة من تجارب الأمم، كما كان يقول ابن مسكوبة.

ولكن الجزائر وحدها لن تستطيع القيام بهذه المهمة، حتى عندها فقط، طبعاً، ما لم يكن هناك تعاون أوثق، وتنسيق أدق، وتكامل أوضح بين جميع البلاد العربية.

وفيما يخص استعداد الجزائر بالذات، فلا أرى صيغة أبلغ للتعبير عنه في مجال تعريب التعليم العالي العلمي وفي خدمة العربية عموماً من هذا القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الأخيرة في ديسمبر – كانون الأول – 1987م، إثر مناقشة التقرير السنوي الذي قدمه المجلس الأعلى للغة الوطنية عن سير العملية في الجزائر:

"تدعو اللجنة المركزية المجلس الأعلى للغة الوطنية إلى تحضير برنامج عمل وطني يتضمن المهام التي يجب إنجازها، والمراحل التي يجب قطعها، وإلزام كل القطاعات بتنفيذها، وتقديم تقرير بذلك في الدورة الواحدة والعشرين (ديسمبر – كانون الأول القادم) للجنة المركزية.

كما لا أجد عبارة أكثر صرامة من هذا التوجيه الذي ختم به السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب، رئيس المجلس الأعلى للغة الوطنية، هذه الدورة:

"إن الأمر يتطلب السير بخطوات ثابتة مدروسة لتفادي الغموض والإبهام، كما أن القرار السياسي المتخذ لا بد له من تطبيق إلزامي ميداني من قبل الهيئات التنفيذية، وفي غياب ذلك فإنه لا بد من تسليط العقوبات".

ولكن الجزائر وحدها، مهما كانت جهودها – وقد بذلت، فعلاً، جهوداً جبارة– لن تستطيع وحدها القيام بهذه المهمة النبيلة، الجوهرية، الأساسية، الضرورية، الحاسمة، الفاصلة، المصيرية: تعريب التعليم العالي العلمي التكنولوجي، ما لم يكن هناك تعاون وتنسيق وتكامل وتزامن بين جميع البلدان العربية!

فهناك خاصة أربعة شروط أساسية ينبغي توافرها لانجاز هذه العملية الجبارة، في مجموع البلاد العربية – والجمع هو شرط النجاح! – ، ألا وهي:

1) توحيد المصطلحات العلمية الرياضية التكنولوجية بالعربية، أي ضرورة مسارعة اتحاد المجامع اللغوية العربية إلى إنجاز هذا التوحيد، مطبوعاً، مع المصطلحات المقابلة لها في ثلاث أو أربع لغات أجنبية.

2) توفير الكتاب العلمي – الرياضي– التكنولوجي بالعربية، مع مراعاة الدقة في التصحيح، والسهولة في الصياغة، والجمال في العرض بالرسوم والصور المساعدة على الفهم، لضمان الانجذاب إليه، والإقبال عليه، والعمل به، وعدم الحياد عنه، والحياة والموت فيه!

3) ضمان هيئة التدريس بالعربية، وتكفل البلدان العربية ذات الإمكانات الكبرى بالسرعة في تحويل أعداد وافرة من هؤلاء الأساتذة من التدريس باللغات الأجنبية إلى التدريس بالعربية، لإمداد شقيقاتها المحتاجة إلى تلك الأطقام من هيئات التدريس، ومن له فضل زاد فليسعف أخاه! وليعد به على من لا زاد له!

4) التزام جميع الدول العربية بهذا التعريب بقرار سياسي على أعلى مستوى، لضمان فعالية هذا التوحيد، ونجاعته، وليتحقق التوحيد، ولتتم الوحدة على الأقل في هذا المجال، وهو ليس في الحقيقة بالقليل!

وفيما يخص الجزائر بالذات، فليس في وسعها انتظار توافر كل ذلك، وستبعث قريبا بوفد إلى بعض البلدان العربية، بدءاً بمصر، لطلب الكتاب العلمي بالعربية، ولكن أيضاً الأستاذ... أي هيئة التدريس، في حدود الإمكان، لاستكمال هيئة التدريس عندنا، أي النواة الموجودة لدينا. هل سنجدّ في هذا؟ أن القضية عاجلة، والموعد على الأبواب! فلنسرع، إذن جميعا، وبتعاون وتنسيق، في هيئة التدريس، والكتاب، وتوحيد المصطلح! وليكن إجماع في التنفيذ!

وإذ أشكركم، مرة أخرى، سيدي الرئيس، على ما أوليتم الجزائر من شرف في شخصي، بدعوتي إلى إلقاء هذه المحاضرة عن جهودها في تعريب التعليم العام والعالي، وبتقليدي شرف العضوية في مجمعكم الموقر هذا، مجمعنا، على أمل أن أكون عند حسن الظن، أتمنى لجهودنا جميعا مزيداً من هذا التنسيق والتكامل والتوفيق، ولمهمتنا مطلق النجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.